محكمة قطر الدولية
ومركز تسوية المنازعات

QATAR INTERNATIONAL COURT
AND DISPUTE RESOLUTION CENTRE

التقرير السنوي

جدول المحتويات

٠٣ | رؤيتنا

٠٤ | كلمة اللورد جون توماس
رئيس المحكمة

٠٦ | كلمة فيصل السحوتي
الرئيس التنفيذي

٠٨ | المحكمة المدنية و التجارية ومحكمة التنظيم

١٠ | الاختصاص القضائي

١٢ | إحصائيات القضايا

١٣ | توجيهات الممارسة

١٤ | القضايا المعروضة امام المحكمة المدنية والتجارية

١٦ | القضايا المعروضة امام محكمة التنظيم

١٧ | قضاة المحكمة

١٩ | وسائل تسوية المنازعات

٢٠ | عضوية تميز المحاكم

٢١ | مذكرات التفاهم

٢٤ | زيارات الوفود

٢٨ | الفاعليات

٣٦ | التواصل الجامعي

٣٨ | المسؤولية الاجتماعية

رؤيتنا

الارتقاء بمنظومتنا القضائية إلى مستوى الريادة العالمية في مجال تسوية النزاعات المدنية والتجارية الدولية.

من نحن؟

تأسست محكمة قطر الدولية ومركز تسوية المنازعات بموجب قانون مركز قطر للمال رقم ٧ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته, وذلك ضمن منظومة مركز قطر للمال. وتتألف محكمة قطر الدولية (والتي ستعرف فيما يلي بالمحكمة) من المحكمة المدنية والتجارية و محكمة التنظيم. وتقدم المحكمة خدمات قضائية للأعمال والشركات العالمية وفقا لأفضل المعايير الدولية وذلك للمساهمة في جذب واستقطاب شركات الخدمات المالية إلى دولة قطر.

المقدمة

شهد العام ٢٠١٩ استمرار خطط التطوير والنمو لمحكمة قطر الدولية والعمل على التقدم المستمر على كافة الصعد وجميع الجوانب. حيث عززت المحكمة شراكاتها مع الهيئات القانونية والقضائية الدولية وذلك بهدف تبادل المعرفة والخبرات واستقاء أفضل الممارسات الدولية وسبل تطبيقها في المحكمة، بالإضافة إلى توسيع نطاق مشاركاتها في المؤتمرات والمحافل القانونية الدولية هدفا منها لإبراز دور دولة قطر الريادي في تبني أفضل الممارسات التي تفضي إلى تسهيل إجراءات التقاضي والوصول للعدالة. أثمرت شراكتنا مع الاتحاد الدولي لتميز المحاكم بحصول محكمة قطر الدولية على عضوية عضو مشارك في اللجنة التنفيذية للاتحاد، حيث عملت المحكمة مع الاتحاد لفترة امتدت ل ٩ أشهر تبنت بها المحكمة المعايير والقواعد المنصوص عليها في الاتحاد الدولي والتي خولتها للحصول على العضوية. ومن جانب آخر، واصلت المحكمة مشاركاتها في المحافل القضائية والقانونية على الصعيد الدولي، شملت مؤتمر نقابة المحامين الدولية في سيؤول، والمنتدى القطري التركي للقانون والاستثمار والذي عقد في إسطنبول. ومن جانب آخر، وقعت محكمة قطر الدولية اتفاقية تعاون نوعية مع المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، إحدى منظمات البنك الدولي، والتي تعمل على التعاون المشترك في مجال التحكيم والوسائل البديلة بالإضافة إلى ترسيخ مكانة المحكمة كمركز إقليمي دولي لتسوية المنازعات. على الصعيد المجتمعي، تدرك محكمة قطر الدولية أهمية المسؤولية المجتمعية ودور المؤسسات والهيئات تجاه ذلك، حيث حرصت المحكمة على المشاركة في الفعاليات والمبادرات التي تقام من خلال المؤسسات الغير ربحية بهدف خدمة فئة معينة أو تعزيز مبادئ وقيم نبيلة في المجتمع ككل، وذلك فضلا عن الأعمال الخيرية والجهود التطوعية التي تعزز من روح التطوع والمبادرة لدى موظفي المحكمة بشكل خاص، وأفراد المجتمع بشكل عام. وقد شاركت المحكمة مؤسسة حمد الطبية في فعالية خاصة باليوم العالمي لمتلازمة داون، وقد استضافت المحكمة بالتعاون مع مركز قطر للمال وشركاء آخرين في إحياء ليلة القر نقعوه الشعبية. بالإضافة إلى ذلك، شاركت المحكمة في أكتوبر الماضي يوم توعويا بالتزامن مع شهر التوعية بسرطان الثدي وذلك من خلال فعالية بسيطة م اقامتها في البهو الخاص بمقر المحكمة.

كلمة اللورد جون توماس

رئيس المحكمة

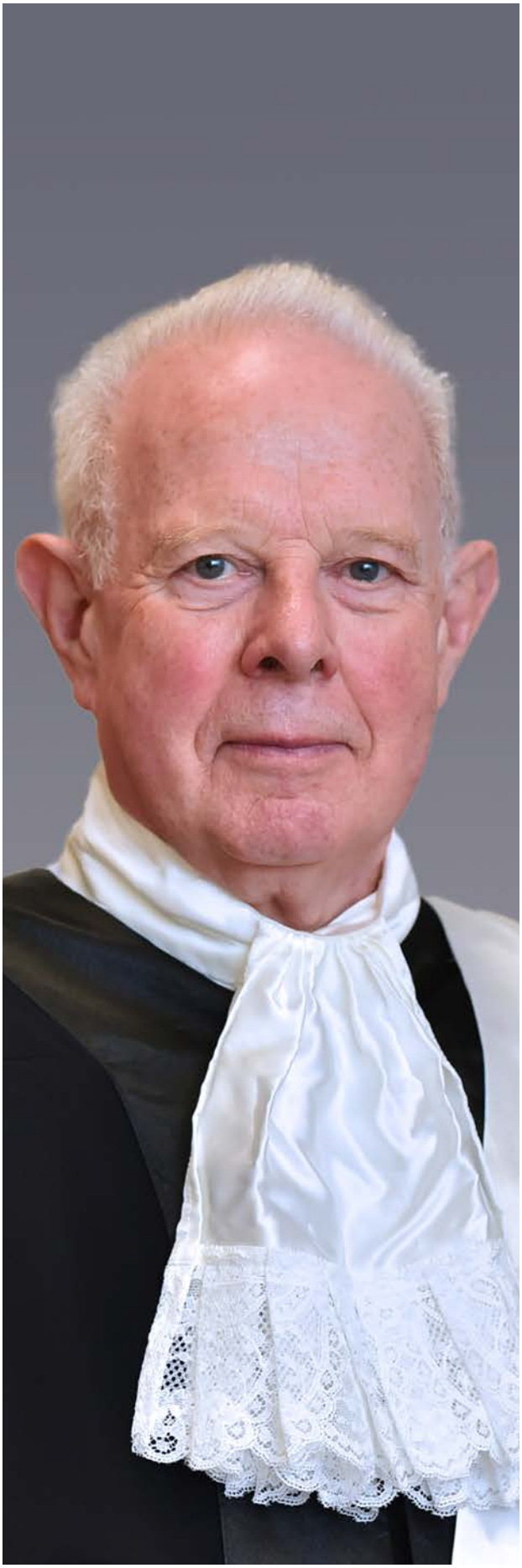

”كان العام 2019 عاما آخر مهما في مسيرة محكمة قطر الدولية, والتي أكملت فيها خطوات مهمة ساهمت في تعزيز من مكانتها كمنظومة قضائية رائدة على المستوى الدولي. على الصعيد القضائي, أصدرت المحكمة احكامها في العديد من القضايا المنظورة في العام 2019, حيث تركزت معظمها في نزاعات تنظيمية بالإضافة إلى نزاعات مصرفية ومالية, وأدعو الجميع إلى الاطلاع على أحكام المحكمة والتي يتم نشرها بشكل دوري في الموقع الإلكتروني الخاص بالمحكمة وذلك باللغتين العربية والانجليزية. انضم إلى الكادر القضائي, في كل من المحكمة المدنية والتجارية ومحكمة التنظيم, 4 قضاة جدد, ويأتي ذلك في إطار سعي المحكمة في البحث عن أفضل الكوادر القضائية على المستوى الدولي والذين يمتلكون خبرة قضائية طويلة في مجال تسوية المنازعات المدنية والتجارية. وبالإضافة إلى ذلك واستكمالا للتعاون المستمر بين المجلس الأعلى للقضاء ومحكمة قطر الدولية, انضم كل من السيد / مبارك سعد الهاجري, الرئيس بالمحكمة الابتدائية والسيدة / الريم ناصر النعيمي, القاضي بالمحكمة الابتدائية إلى محكمة قطر الدولية وذلك عن طريق انتداب كل منهما من المجلس الأعلى للقضاء, ويهدف الانتداب لاطلاع القضاة على ماهية عمل محكمة قطر الدولية وإجراءات التقاضي فيها والمشاركة في جلسات الدعوى المنظورة امامها. وعلى الصعيد الدولي, واصلت المحكمة من تعزيز حضورها في المؤتمرات والاحداث القانونية والقضائية الدولية, كان أبرزها مؤتمر نقابة المحامين الدولية, والذي أقيم في سيؤول – كوريا الجنوبية – والتي شاركت المحكمة كراعي ذهبي للمؤتمر. ومن جانب آخر, تواصل المحكمة تعزيز شراكاتها الأكاديمية, حيث وقعنا مذكرة تفاهم مع كلية القانون بجامعة حمد خليفة, والتي تمثل امتداد للتعاون المسبق بين المحكمة والكلية. أخيرا وليس آخرا, ستكمل المحكمة سعيها في تحقيق رؤيتها بناء على القواعد والقيم التي أسستها خلال مسيرتها في العشر سنوات الماضية, ونصبو إلى مواصلة تطوير خدماتنا القضائية وضمان الوصول للعدالة للجميع في عالم يتسم بالسرعة ومبني على التقنية لنساهم في جعل قطر مركز دولي رائد لتسوية المنازعات المدنية والتجارية“

كلمة فيصل السحوتي
الرئيس التنفيذي

شهد العام 2019 تطورا ملحوظا في الإصلاحات التي طرأت على القطاع القانوني في دولة قطر, لاسيما النهضة التشريعية في المجالات الاقتصادية, حيث حرص المشرع القطري على إيجاد إصلاحات تشريعية تتواكب مع التحديات المقبلة وتعزز من بيئة الاستثمار في الدولة بالإضافة إلى اتساق تلك الإصلاحات مع رؤية قطر 2030 الرامية إلى تنويع الاقتصاد القطري. وتأتي تلك الإصلاحات من إيمان المشرع بأهمية وجود بيئة قضائية صحية ونزيهة تدعم بيئة الأعمال وتساهم في جذب الاستثمارات الخارجية. وبصفتها أحد أجهزة النظام القضائي القطري, حرصت محكمة قطر الدولية على التطوير المستمر لأنظمتها القضائية وذلك بتبني أفضل المعايير والممارسات الدولية بالإضافة إلى تفعيل دور التكنولوجيا في عملية التقاضي والذي ساهم بشكل كبير في تسهيل الإجراءات والوصول للعدالة دون انقطاع لاسيما في الظروف الاستثنائية والقاهرة.

واصلت المحكمة في العام 2019 تعزيز شراكاتها مع مؤسسات دولية بهدف تعزيز تبادل المعرفة والخبرات, فقد وقعت المحكمة اتفاقية تعاون مع المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار, أحد أجهزة البنك الدولي, حيث تعمل تلك الشراكة الجديدة على تحفيز نشر المعرفة بين المحكمة والمركز لتشمل التحكيم والتوفيق وغيرها من الطرق البديلة لتسوية المنازعات, ويتسم اتفاق التعاون بأهمية كبيرة إذ يسمح للمحكمة بمواصلة خطط النمو والتوسع الخاصة بها لترسيخ مكانتها كمركز إقليمي دولي لتسوية المنازعات. هذا وقد واصلت المحكمة رعايتها الذهبية للعام الثاني على التوالي لمؤتمر نقابة المحامين الدولية والذي عقد في سيؤول, كوريا الجنوبية, وقد نظمت المحكمة ندوة على هامش المؤتمر اختصت حول بزوغ المحاكم المدنية والتجارية الدولية في آسيا والشرق الأوسط, حضرها مختصون وباحثون في مجال القانون من شتى أنحاء العالم. ومن جانب آخر, حصلت محكمة قطر الدولية في ديسمبر من العام الماضي على عضوية الاتحاد الدولي لتميز المحاكم كعضو مشارك في اللجنة التنفيذية للاتحاد, وهو اتحاد دولي يهدف إلى تعزيز العمل القضائي من خلال تطوير الخدمات القضائية المقدمة والارتقاء بها, ويؤكد ذلك حرص المحكمة على السعي المستمر للتطوير من خدماتها القضائية.

وكما أسلفنا الذكر, أدت الإصلاحات التشريعية في العام 2019 إلى

> تعتبر محكمة قطر الدولية أحد تلك الهيئات التي ساهمت في تحسين مؤشر دولة قطر وذلك من خلال تبني أفضل المعايير الدولية في تقديم الخدمات القضائية ...

صدور قوانين مهمة, تساهم في دفع عجلة الاقتصاد, ومن أهمها, قانون رقم (١) لسنة ٢٠١٩ بتنظيم استثمار رأس المال غير القطري في النشاط الاقتصادي, والذي يعد خطوة مهمة في إدماج رؤوس الأموال الغير قطرية بشكل مباشر في الاقتصاد القطري.

زيادة على ذلك, أصبح بإمكان منح المستثمرين الأجانب تصاريح إقامة قابلة للتجديد من دون كفيل قطري وذلك بموجب القانون رقم 23 لسنة 2019, وتعتبر هذه الخطوة بالغة الأهمية في توسيع شبكات التجارة والاستثمار للعقود القادمة. ووجب في هذا الصدد التأكيد على أهمية توفير بيئة قانونية وقضائية تعزز ثقة المستثمر وتساهم في دعم تلك التوجهات الرامية إلى استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية بشكل مباشر للدولة.

استنادا إلى التقارير الصادرة من قبل البنك الدولي ضمن تقريرها الخاص بممارسة الأعمال السنوي, فقد تحسن تصنيف دولة قطر في كل من مؤشر إنفاذ العقود ومؤشر الإجراءات القضائية, وتعتبر محكمة قطر الدولية أحد تلك الهيئات التي ساهمت في تحسين مؤشر دولة قطر وذلك من خلال تبني أفضل المعايير الدولية في تقديم الخدمات القضائية عبر توفير منصات إلكترونية تساهم تسهيل إجراءات التقاضي من خلال تقليل الوقت والتكاليف.

تتواصل جهود المحكمة للتطوير من خدماتها القضائية وذلك تماشيا مع قيم المحكمة والتي تشمل: الابتكار, النزاهة, العدل, العمل الجماعي والخدمة الممتازة, كل من هذه القيم يساهم في تحقيق رؤية المحكمة في جانب وشق معين, حيث نصبو الى التكامل ضمن جهازنا القضائي بالإضافة إلى مختلف الإدارات للارتقاء بمنظومتنا القضائية إلى مستوى الريادة العالمية في مجال تسوية المنازعات المدنية والتجارية.

المحكمة المدنية و التجارية ومحكمة التنظيم

يتألف الجهاز القضائي بمحكمة قطر الدولية من ١٥ قاضيًا من عدة دول مختلفة (قطر والكويت وإنجلترا وويلز وإسكتلندا وقبرص والهند وسنغافورة وهونغ كونغ ونيوزيلندا). ويتقيد قضاة المحكمة بمدونة السلوك القضائي والتي تتمثل بمبادئ الاستقلالية والحياد والنزاهة والاستقامة.

ويسترشد القضاة في عملهم بالمحكمة بمدونة السوك القضائية و التي تسعى إلى تعزيز استقلال ونزاهة وحياد وكفاءة القضاة وفعالية إجراءاتهم ورسالتهم القائمة على إحقاق الحق وترسيخ مبدأ سيادة القانون بما يعزز ثقة المتقاضين و المستثمرين بالقضاء ودوره الهام في إرساء العدالة الناجزة بنزاهة وحياد.

وفي إطار الدعم المتواصل من المجلس الاعلى للقضاء لمحكمة قطر الدولية, تم انتداب القاضي راشد ناصر البدر من المجلس الأعلى للقضاء ليتولى الاشراف على تنفيذ احكام التنفيذ الصادرة من المحكمة.

الاختصاص القضائي

تنص المادة 8 من قانون مركز قطر للمال على الولاية القضائية للمحكمة المدنية والتجارية والمحكمة التنظيمية.

المادة 8(2)(ج)

تنص المادة 8(2)(ج) من قانون مركز قطر للمال على الآتي:
تختص المحكمة التنظيمية بالفصل في الطعون التي يقدمها الأفراد والهيئات الاعتبارية ضد قرارات هيئة مركز قطر للمال والهيئة التنظيمية وغيرها من المؤسسات التابعة لمركز قطر للمال.

المادة 8(3)(ج)-(د)

تنص المادة 8(3)(ج)-(د) من قانون مركز قطر للمال على الولاية القضائية للمحكمة المدنية والتجارية:

- تتمتع دائرة المحكمة الابتدائية باختصاص النظر في المنازعات التالية:
- المنازعات المدنية والتجارية الناشئة عن المعاملات أو العقود أو الترتيبات أو الوقائع التي تجري في مركز قطر للمال أو من خلاله بين الكيانات المؤسَّسة فيه.
- المنازعات المدنية والتجارية الناشئة بين هيئات أو أجهزة مركز قطر للمال من جهة والكيانات المؤسَّسة فيه من جهة أخرى.
- المنازعات المدنية والتجارية الناشئة بين الكيانات المؤسَّسة في مركز قطر للمال والمقاولين المتعاقدين معها والعاملين لديها, ما لم تتفق الأطراف على خلاف ذلك.
- المنازعات المدنية والتجارية الناشئة عن المعاملات أو العقود أو الترتيبات التي تتم بين كيانات مؤسسة في مركز قطر للمال من جهة وأشخاص يقيمون في الدولة, أو كيانات مؤسسة فيها خارج مركز قطر للمال من جهة أخرى, ما لم يتفق الأطراف على خلاف ذلك.
- تخت الدائرة الاستئنافية في المحكمة المدنية والتجارية بالفصل في الطعون المقامة أمامها في الأحكام الصادرة عن المحكمة الابتدائية وكذلك الطعون في الأحكام الصادرة عن المحكمة التنظيمية. ولا يجوز أن يجلس في نظر الطعن أمامها من كان عضوًا في الدائرة أو المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه.

القانون رقم 2 لعام 2017

بالإضافة إلى ذلك, يوسع القانون رقم 2 لعام 2017 نطاق اختصاص المحكمة حيث يتم اختيار المحكمة بوصفها "محكمة مختصة" على عمليات التحكيم التي يكون مقرها في قطر.

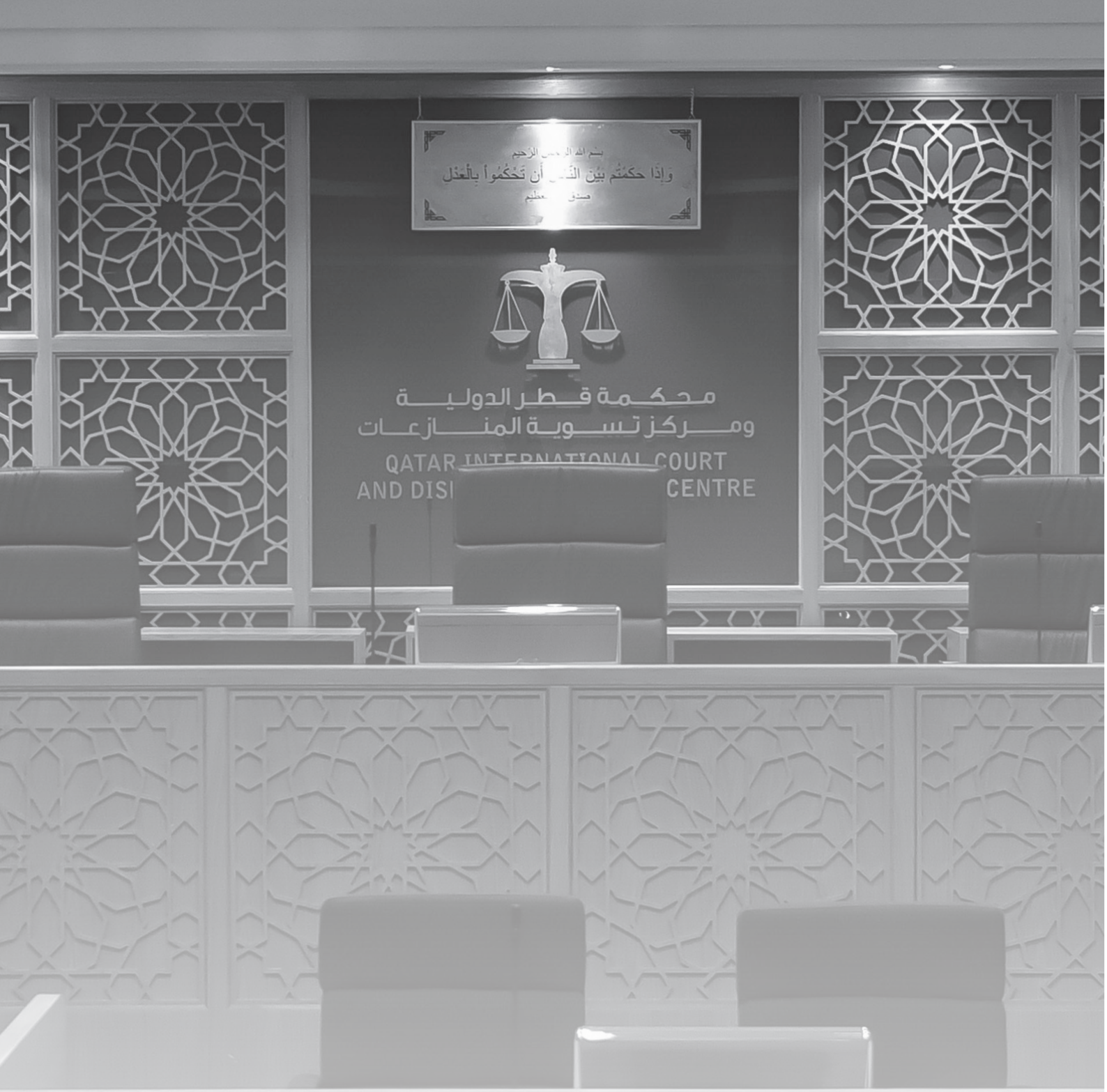
بسم الله الرحمن الرحيم
وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ
صدق الله العظيم
محكمة قطر الدولية
ومركز تسوية المنازعات
QATAR INTERNATIONAL COURT
AND DISPUTE CENTRE

إحصائيات القضايا

القضايا المعروضة امام المحكمة المدنية والتجارية

تم رفع خمس عشرة قضية أمام المحكمة في عام 2019. , شملت نزاعات متعلقة بالمعاملات المصرفية, خرق العقود, عدم الامتثال لأوامر المحكمة, استرداد الديون, التوظيف, التأمين, الإجراءات التنظيمية والأموال الائتمانية.

القضايا المعروضة امام محكمة التنظيم

تم رفع أربع قضايا أمام محكمة التنظيم في عام 2019, وقد تم تسوية قضيتين بنجاح من دون الحاجة إلى تدخل قضائي, وتضمنت القضيتان الأخريان استئنافات رفعتها شركة مسجلة لدى مركز قطر للمال.

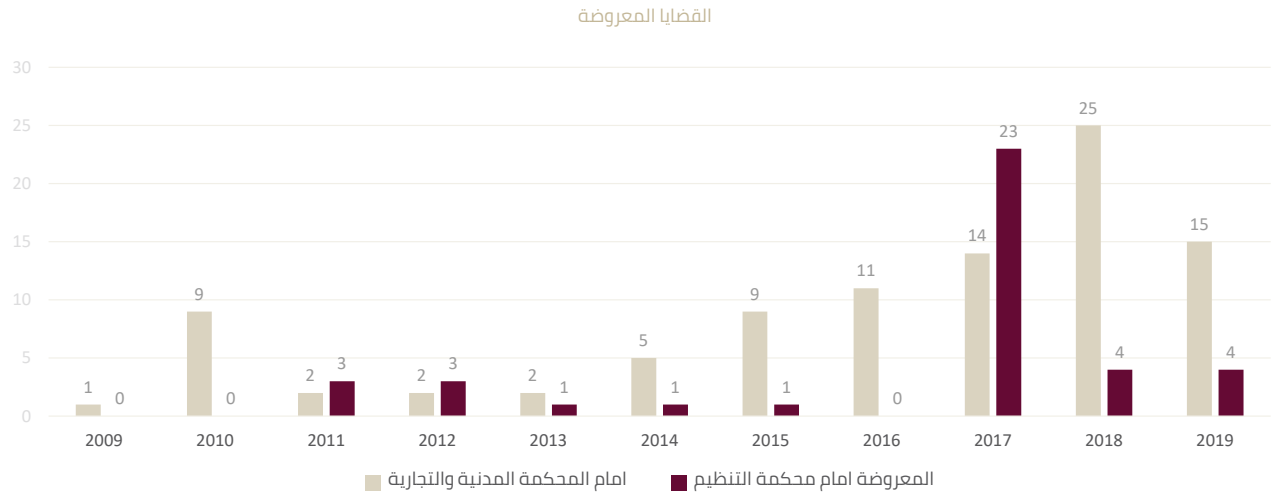

توجيهات الممارسة

توجيهات الممارسة رقم 1 لعام 2019

تتعلق توجيهات الممارسة رقم 1 لعام 2019 بالمسائل ذات الصلة بتقديم إفادات الشهود وحضورهم أمام المحكمة. ويتمحور فحوى توجيهات الممارسة بأنه يتم تقديم إفادة الشاهد وفقًا للوائح المحكمة وقواعدها الإجرائية وعدم الرّد بالاعتراض أو الطعن من قِبل الخصم، فغالبًا ما تُصدر المحكمة توجيهًا بعدم ضرورة حضور الشاهد إلى المحكمة ويتم عادةً قبول الأدلة الموجودة في الإفادة المقدمة على أنها صحيحة.

توجيهات الممارسة رقم 2 لعام 2019

تتعلق توجيهات الممارسة رقم 2 لعام 2019 بالحكم المستعجل. وفقًا للمادة 22.6 من لوائح المحكمة وقواعدها الإجرائية، يجوز للمحكمة أن تُصدر حكمًا مستعجلاً بشأن دعوى أو دفاع أو أي مسألة أخرى إذا رأت أن العدالة (أنه سيؤثر على مسار القضية وأن الظرف يقتضي ذلك) تقتضي ذلك. وتحدد توجيهات الممارسة الإجراءات الواجب اتّباعها في ما يتعلق بطلبات الأحكام المستعجلة، بالإضافة إلى شرح أكثر تفصيلاً للاختبار الذي ستطبقه المحكمة عند النظر في هذه الطلبات.

القضايا المعروضة امام المحكمة المدنية والتجارية

15 قضية

تم رفع خمس عشرة قضية أمام المحكمة في عام 2019 , شملت نزاعات متعلقة بالمعاملات المصرفية, خرق العقود, عدم الامتثال لأوامر المحكمة, استرداد الديون, التوظيف, التأمين, الإجراءات التنظيمية والأموال الائتمانية. أصدرت المحكمة ستة عشر حكمًا خلال عام 2019, ويمكن الاطلاع على الاحكام الصادرة عبر الموقع الإلكتروني للمحكمة.

ازدراء المحكمة (عدم الامتثال لأوامر المحكمة)

في حكم تم إدراجه تحت الرقم المرجعي [2019]QIC F 8, أعلنت الدائرة الابتدائية للمحكمة أن بنكًا مرخص له من قبل مركز قطر للمال, قام بازدراء المحكمة بسبب عدم الامتثال لعدد من الأوامر الصادرة عنها. وأفادت المحكمة أنه "من اللافت أن تختار مؤسسة مثل البنك, ذا أعمال دولية واسعة الانتشار, متعمدتا عدم الامتثال لأوامر محكمة ينطوي البنك ضمن اختصاصها. وقد ارتأت المحكمة أنه من الأهمية بمكان اتخاذ قرار بهذا الشأن, والذي قد صدر في حق البنك بأنه قد قام بازدراء قرارات المحكمة ولم يمتثل لها.

الإجراءات التنظيمية

في حكم تم إدراجه تحت الرقم المرجعي [2019]QIC (A) 3, خلصت الدائرة الاستئنافية في المحكمة, من بين أمور أخرى، إلى أنه في سياق التحقيق التنظيمي, يمكن لهيئة تنظيم مركز قطر للمال التحقيق في الأنشطة التي تقوم بها شركة مرخصة خارج مركز قطر للمال إذا كانت هذه الأنشطة تتعلق بالأنشطة المنظمة التي تمارسها شركة مرخصة في مركز قطر للمال أو من خلاله. وأفادت المحكمة أيضًا أنه من حيث المبدأ العام, لا يملك فرع البنك الذي يزاول نشاطه في مركز قطر للمال هوية قانونية منفصلة, فالبنك هو الكيان الخاضع للرقابة على الأنشطة المنظمة التي يُمارسها من خلال فرعه في مركز قطر للمال.

الخدمات المصرفية والمالية

في حكم تم إدراجه تحت الرقم المرجعي [2019]QIC (F) 4, أصدرت الدائرة الابتدائية للمحكمة حكمًا لصالح البنك, ضد المقترض والكفيل, بمبلغ إجمالي قدره 19463394,21 ريال قطري في ما يتعلق بخرق اتفاقية تسهيلات ائتمانية. ومع مراعاة السوابق القضائية المحلية والدولية بشأن هذا الموضوع, فقد أيّدت المحكمة أيضًا نص الدليل القاطع.
في حكم تم إدراجه تحت الرقم المرجعي [2019]QIC (F) 6, وجدت المحكمة أنه تم رفع مطالب صحيحة بشأن ضمان الدفعة المقدمة وسند ضمان حسن الأداء بمبلغي 10549440 يورو و4070000 يورو على التوالي.

شهادة الخبير

في حكم تم إدراجه تحت الرقم المرجعي [2019]4 QIC (A)، ذكّرت دائرة الاستئناف المتقاضين، عند رفض الإذن بالاستئناف، بأن النهج العام للدائرة الابتدائية للمحكمة هو تحديد المسائل المتعلقة بالوقائع من دون مساعدة الخبراء. وتخرج المحكمة عن هذا النهج العام فقط عندما يكون ذلك "مناسبًا أو ضروريًا"

التكاليف

في حكم تم إدراجه تحت الرقم المرجعي [2019]1 QIC (C)، في سياق تقدير التكاليف، خلص رئيس قلم المحكمة إلى أنه، كمسألة مبدأ عام، تكون التكاليف القانونية الداخلية قابلة للاسترداد بشرط تكبّدها بشكل معقول وأن تكون قيمتها معقولة.

القضايا المعروضة امام محكمة التنظيم

4 قضايا

تم رفع أربع قضايا أمام محكمة التنظيم في عام 2019, وقد تم تسوية قضيتين بنجاح من دون الحاجة إلى تدخل قضائي، وتضمنت القضيتان الأخريان استئنافات رفعتها شركة مسجلة لدى مركز قطر للمال ضد الجزاءات المالية الكبيرة التي فُرضت عليها من قبل هيئة تنظيم مركز قطر للمال وهيئة مركز قطر للمال. وكانت هيئة تنظيم مركز قطر للمال قد فرضت جزاءات مالية بقيمة 25,000,000 ريال قطري و5,000,000 ريال قطري على الشركة لكونها (1) أعلنت أنها منخرطة في أعمال إدارة الأصول في حين لم تملك التصريح اللازم لمزاولتها, و(2)أخفقت في وضع الإجراءات المناسبة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب واتّباعها, و(3)قدّمت معلومات كاذبة أو مضللة أو خادعة إلى هيئة تنظيم مركز قطر للمال. تتعلق العقوبة التي فرضتها هيئة تنظيم مركز قطر للمال بإخفاق الشركة في التعامل مع أموال العميل وفقًا للقواعد المطبقة. وبناء على ما سبق, فقد أيّدت محكمة التنظيم النتائج التي توصّلت إليها هيئة تنظيم مركز قطر للمال وهيئة مركز قطر للمال والجزاءات المفروضة. قرار محكمة التنظيم متاح على الموقع الإلكتروني.

السلطة القضائية

اعتبارًا من 1 يناير 2020, تتكون السلطة القضائية للمحكمة والمحكمة التنظيمية على النحو التالي:

سعادة اللورد جون توماس

راشد البدر
قاضي تنفيذ

الدكتور حسن السيد

السير وليام بلير

جورج أريستيس

الدكتور رشيد حمد العنزي

السيد بروس ربرتسون

فرانسس كركهام

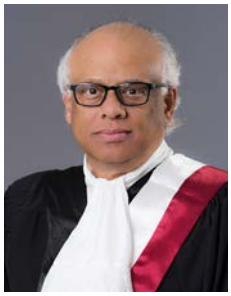

جيلفا راجح

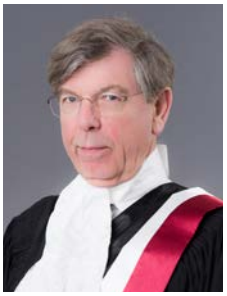

اللورد هاميلتون

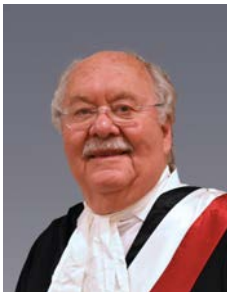

فريتز براند

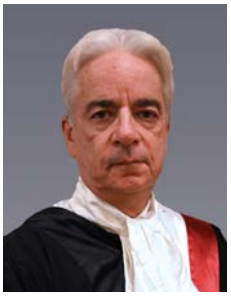

مستشار الملكة، علي مالك،

مستشارة الملكة، هيلين ماونتفيلد،

محكمة التنظيم

السير ويليام بلير، رئيسًا

ادوين غلاسكو، مستشار الملكة

لورانس لي

جوبال سبرانيوم

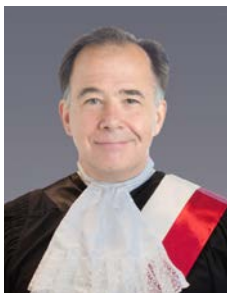

شون هاجان

فريق ادارة القضايا

كريستوفر غراوت، رئيس قلم المحكمة

عبداللطيف أحمد المهندي، نائب رئيس قلم المحكمة

حمد المسفر، باحث قانوني

ضحى أحمد الملا، المسؤولة المساعدة عن متابعة سير القضايا

زينب لقيس، مساعدة إدارية

المجلس الاستشاري القضائي

اللورد توماس أوف كومجيد، رئيس المحكمة

فرانسيس كيركهام، ممثل القضاة

فيصل راشد السحوتي، الرئيس التنفيذي

السير ويليام بلير، رئيس المحكمة التنظيمية

الدكتور حسن السيد

كريستوفر غراوت، رئيس قلم المحكمة

وسائل تسوية المنازعات

تواصل محكمة قطر الدولية ترسيخ مكانتها كمركز دولي لتسوية المنازعات, حيث تؤمن المحكمة بأهمية دور التحكيم كوسيلة ناجعة وفعالة تحقق العدالة الناجزة للمتخاصمين بالإضافة إلى اتسامها بالسرية والسرعة في إجراءاتها, مقارنة بأساليب التقاضي الأخرى.

وقد عزز المشرع القطري من دور المحكمة في مسائل التحكيم, حيث جعلها المحكمة المختصة لمسائل التحكيم وذلك على النحو المبين في القانون رقم 2 لسنة 2017. وتحوي المحكمة مرافق تحكيم حديثة, تشمل قاعة تحكيم مجهزة بأفضل التقنيات, بالإضافة إلى غرف فرعية مجهزة للأطراف والمحكمين. وقد وقعت المحكمة مذكرات تفاهم واتفاقيات مع هيئات ومؤسسات معنية بالتحكيم تهدف من خلالها إلى نشر ثقافة التحكيم في المجتمع القطري واتساقا مع جهود الدولة لجعل دولة قطر مركزا إقليميا للتحكيم.

عضوية تميز المحاكم

في ديسمبر 2019, حصلت محكمة قطر الدولية على عضوية الاتحاد الدولي لتميز المحاكم كعضو مشارك في اللجنة التنفيذية للاتحاد, وهو اتحاد دولي يهدف إلى تعزيز العمل القضائي من خلال تطوير الخدمات القضائية المقدمة والارتقاء بها من خلال توفير إرشادات ووضع قواعد واطر عامة يتم تطبيقها من قبل الهيئات والمؤسسات القضائية. شملت تلك القواعد: قيادة المحاكم وإدارتها, تخطيط المحاكم وسياساتها, موارد المحاكم, إجراءات المحاكم وعملياتها, واحتياجات المستخدمين ورضاهم عن الخدمات, وخدمات المحاكم ذات التكاليف الميسرة وثقة الجمهور واطمئنانه. ويدل هذا الاستحقاق للمحكمة على التزامها بالتطوير المستمر لخدماتها القضائية المقدمة للجمهور بالإضافة إلى سعيها المستمر لتبني أفضل الأساليب المعمول بها دوليا في جانب الخدمات القضائية وخدمات تسوية المنازعات.

مذكرات التفاهم

في العام 2019, واصلت محكمة قطر الدولية من جهودها لتعزيز شراكاتها مع الهيئات والكيانات القانونية والقضائية وذلك من خلال توقيعها لعدة مذكرات تفاهم واتفاقيات مع عدد من الجهات المحلية والدولية.

توقيع اتفاقية تعاون مع المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار

وقعت محكمة قطر الدولية اتفاق تعاون مع المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار)الاكسيد(, المنشأة الرئيسية في العالم لتسوية منازعات الاستثمار و إحدى منظمات مجموعة البنك الدولي. وقد وقع الاتفاق السيد فيصل السحوتي, الرئيس التنفيذي للمحكمة, والسيدة ميج كينير, الأمين العام للمركز.

يعمل الاتفاق على تمكين محكمة قطر الدولية و المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار من القيام بجميع إجراءات التحكيم أو أي جزء منها في مقر أي من الطرفين. كما سيستفيد كل طرف من إمكانية الوصول إلى المرافق والخدمات المقدمة في كلتا المؤسستين والتي تشمل استخدام المرافق والحصول على الدعم اللوجستي والتقني.

تساهم الشراكة الجديدة على تحفيز نشر المعرفة بين المحكمة والمركز بالإضافة إلى مواصلة خطط النمو والتوسع الخاصة بالمحكمة لترسيخ مكانتها كمركز إقليمي دولي لتسوية المنازعات من خلال تفعيل آليات إنفاذ الاحكام القضائية على المستوى الدولي عبر نموذج عالمي لنظام قضائي فعال يعتمد افضل الممارسات الدولية في التحكيم وتسوية المنازعات.

وقد أقيم حفل توقيع اتفاق التعاون على هامش ندوة نظمتها محكمة قطر الدولية بعنوان: لمحة عامة عن المركز الدولي لتسوية المنازعات ونظرة خاصة حول منطقة الشرق الأوسط, والتي قدمتها السيدة ميج كينير, الأمين العام للمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار, حيث حضر الندوة كوكبة قانونية من مختلف الجهات والهيئات الحكومية بالإضافة إلى موظفي المحكمة

توقيع مذكرة تفاهم مع كلية القانون بجامعة حمد بن خليفة

في نوفمبر, وقعت محكمة قطر الدولية مذكرة تفاهم مع كلية القانون بجامعة حمد بن خليفة تشمل عقد الندوات القانونية والقضائية المشتركة بين الطرفين بالإضافة إلى عقد جلسات بين طلاب الكلية وقضاة المحكمة, حيث تتيح تلك الجلسات طرح أسئلة مباشرة من قبل الطلاب للسادة القضاة ومناقشة المواضيع القضائية التي تجذب اهتمامهم, بالإضافة إلى أبداء النصائح والارشادات والتي تصب في مصلحة الطلاب خلال مرحلتهم الدراسية. ويشمل التعاون مشاركة قضاة المحكمة كمتحدثين للندوات التي تنظمها الكلية والذي سيشكل دعم كبير للكلية في عملها لتنظيم الندوات, حيث يتمتع القضاة بخبرة قضائية طويلة والتي سوف تثري النقاشات القانونية. يأتي توقيع المذكرة تأسيسا وامتدادا للتعاون المسبق بين المحكمة والكلية والتي شملت عقد جلسات محاكمة صورية, ندوات قضائية بالإضافة إلى استقبال عدد من الطلاب كمتدربين في المحكمة.

تهدف المذكرة إلى تعزيز التعاون مع المؤسسات الأكاديمية والتي تعتبر من اهم ركائز التنمية في الدولة, حيث سيسهم التعاون في صقل مهارات الطلاب وتقديم الدعم اللازم لهم لتجهيزهم إلى دخول سوق العمل بخبرة عملية مسبقة. وقد وقع المذكرة كل من السيد فيصل بن راشد السحوتي, الرئيس التنفيذي للمحكمة, والدكتورة سوزان كارماتليان, عميد كلية القانون في جامعة حمد بن خليفة.

زيارات الوفود

في عالم آخذ في الترابط, تهدف محكمة قطر الدولية ومركز تسوية المنازعات إلى تعزيز العلاقات مع مهنيين في القطاعات والكيانات القانونية في كافّة أنحاء العالم سعيًا إلى المشاركة في تبادل المعرفة والخبرات. وكانت سنة 2019 مليئة بالتعاون والتبادل التفاعليَين حيث استقبلنا عدد من الوفود الدولية والذين تم تعريفهم إلى نموذج تسوية المنازعات المبتكر الخاص بنا.

سعادة وزير التجارة والصناعة يزور محكمة قطر الدولية ومركز تسوية المنازعات

رحّبت محكمة قطر الدولية بسعادة علي بن أحمد الكواري، وزير التجارة والصناعة بمناسبة زيارته لمقر محكمة قطر الدولية، كان في استقبال سعادته السيد فيصل بن راشد السحوتي، الرئيس التنفيذي للمحكمة وممثلين من إدارة القضايا. وقد اطلع الوزير خلال زيارته على الاختصاص القضائي الخاص بالمحكمة ونوعية القضايا المنظورة أمامها والتي تختص ضمن النزاعات التي تنشأ في مركز قطر للمال بالإضافة إلى زيارة قاعة المحكمة والتعرف على آلية إدارة القضايا المتبع بها، حيث تم استعراض النظام الالكتروني لإدارة القضايا " المحكمة الإلكترونية " والذي من شأنه أن يساهم في تحقيق العدالة في فترة زمنية قصيرة. وقد اطلع الرئيس التنفيذي للمحكمة سعادة الوزير على خطط توسيع اختصاص المحكمة لتشمل بذلك هيئة قطر للمناطق الحرة، واحة قطر للعلوم والتكنولوجيا، المدينة الإعلامية بالإضافة إلى مركز قطر للمال

رئيس المحكمة العليا في باراغواي يزور المحكمة ويأمل في إنشاء نموذج قضائي لمحكمة قطر الدولية

استقبلت محكمة قطر الدولية سعادة الدكتور خوسيه راؤول توريس, رئيس محكمة العدل العليا في باراغواي, والوفد المرافق له, وذلك على هامش زيارة الوفد لدولة قطر. كان في استقبال الوفد السيد فيصل بن راشد السحوتي, الرئيس التنفيذي للمحكمة. تهدف الزيارة إلى مناقشة سبل جديدة للتعاون المشترك بين البلدين الصديقين في المجالات القضائية والقانونية, وذلك من خلال تبادل الخبرات والتجارب وسبل الاستفادة منها في كلا الجانبين. وقد استمع الوفد إلى شرح وافي عن إنشاء محكمة قطر الدولية والتي تعد أول محكمة متخصصة في الدولة لنظر النزاعات التجارية والاستثمارية الناشئة عن تعاملات الشركات المالية العالمية التي تزاول نشاطها من خلال مركز قطر للمال. وقد أبدى الوفد اهتمامه بإنشاء محكمة مختصة مماثلة لمحكمة قطر الدولية في الباراغواي, الأمر الذي رحبت به المحكمة وأبدت استعدادها لتقديم كافة الدعم اللازم. هذا وقد دعت محكمة قطر الدولية المحكمة العليا في الباراغواي للانضمام إلى المنتدى الدولي للمحاكم التجارية, حيث تعتبر دولة قطر من الاعضاء المؤسسين للمنتدى.

وفد من غرفة تجارة وصناعة عمان يزور محكمة قطر الدولية

إستقبلت محكمة قطر الدولية وفدا من غرفة تجارة وصناعة عمان برئاسة الشيخ راشد بن عامر المصلحي, نائب رئيس مجلس الإدارة للشؤون الإدارية والمالية بالغرفة, الائم بأعمال رئيس مركز عمان للتحكيم التجاري. كان في استقبال الوفد السيد فيصل بن راشد السحوتي, الرئيس التنفيذي للمحكمة, بحضور الشيخ الدكتور ثاني بن علي آل ثاني, عضو مجلس إدارة مركز قطر الدولي للتوفيق والتحكيم. جرى خلال اللقاء مناقشة الموضوعات ذات الاهتمام المشترك وبشأ, التحكيم بشكل خاص, خصوصا مع إطلاق قانون التحكيم الجديد لسنة 2017 والذي وسع نطاق إختصاصات المحكمة وجعلها المحكمة المختصة للتحكيم وأناط بها عدة صلاحيات تتعلق بتقديم المعاونة والمساعدة القضائية للتحكيم إلى جانب إختصاصها الرقابي بنظر دعوى بطلان التحكيم. وقد قام الوفد بزيارة ميدانية إلى مرافق المحكمة وغرف التحكيم وقاعة تسوية المنازعات, حيث اطلع الوفد على التجهيزات الإلكترونية المتوفرة في مرافق غرف التحكيم بالإضافة إلى غرف الترجمة الفورية والتدوين الصوتي. ومن ثم قام الوفد بزيارة قاعة المحكمة , حيث أطلع على نظام إدارة القضايا الإلكتروني (المحكمة الإلكترونية) والتسهيلات المتوفرة لتسهيل عملية التقاضي. وفي نهاية اللقاء, أعرب الوفد العماني عن سعادته للإطلاع على تجربة محكمة قطر الدولية , مشيدين بالنجاحات التي حققتها.

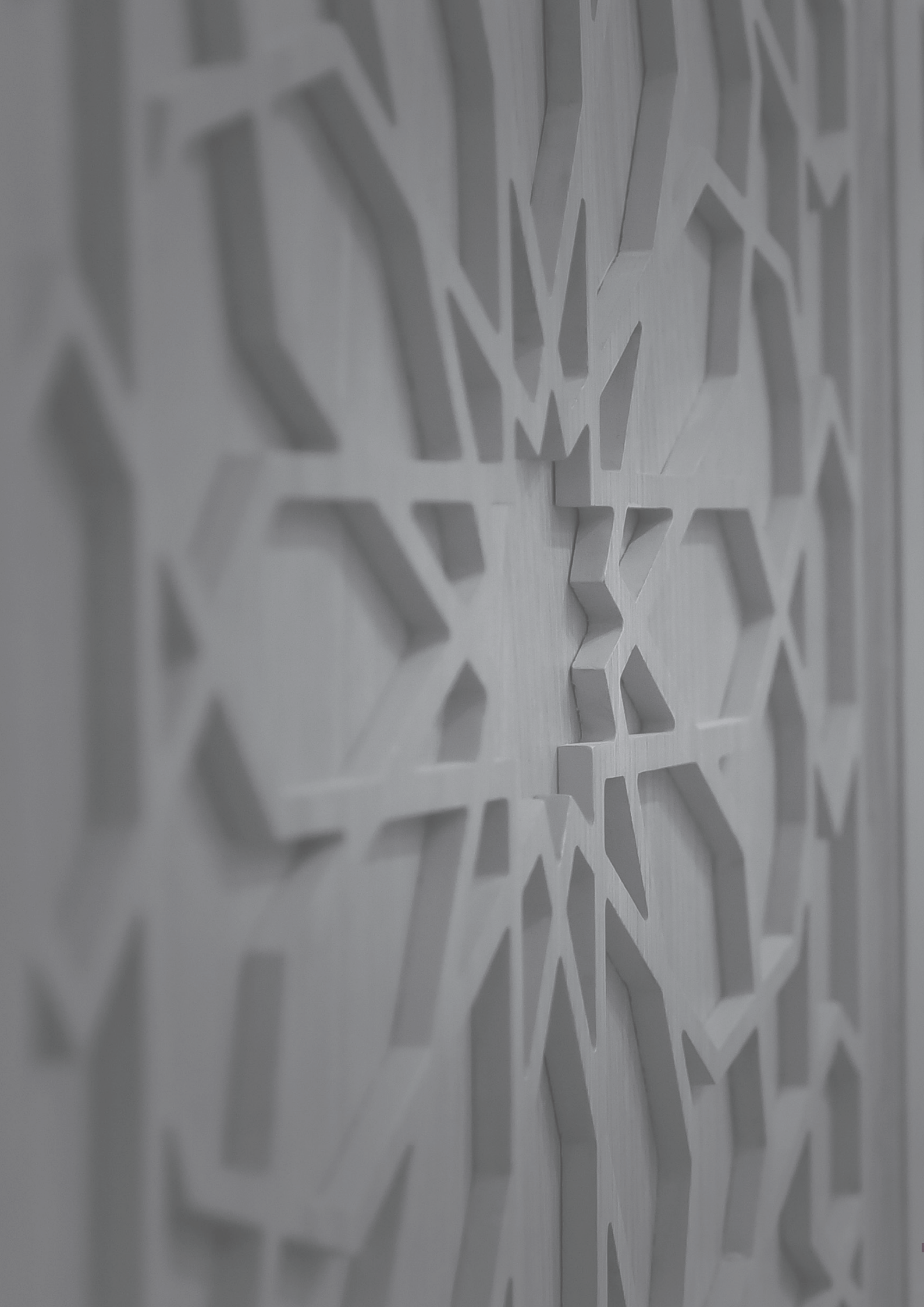

الفعاليات

المؤتمر السنوي لنقابة المحامين الدولية

شارك وفد من محكمة قطر الدولية ومركز تسوية المنازعات في المؤتمر السنوي لنقابة المحامين الدولية في سيول لسنة 2019 (IBA 2019) من 22 إلى 27 سبتمبر في كوريا الجنوبية. وشهد المؤتمر حضور أكثر من 5000 مشارك من كافة أنحاء الشبكة القانونية العالمية, وشارك مسؤولو المحكمة في مناقشات مهمة حول الاتجاهات والفرص والتحديات الحالية في المجال القانوني. بصفتها الراعي الذهبي لنقابة المحامين الدولية لثلاث مرات, استضافت محكمة قطر الدولية ومركز تسوية المنازعات أيضًا ندوة حول "بزوغ المحاكم الدولية التجارية في قارة آسيا والشرق الأوسط" كجزء من المؤتمر. وتضمنت الندوة كلمة ترحيبية ألقاها الرئيس التنفيذي وحلقات نقاش رفيعة المستوى مع ممثلين من مختلف الولايات القضائية, بما في ذلك قطر وسنغافورة وكازاخستان. وركّزت المناقشات على الدور الفريد للمحاكم التجارية الدولية وكذلك المركز الإستراتيجي لمحكمة قطر الدولية ومركز تسوية المنازعات كنقطة التقاء بين الشرق والغرب

محكمة قطر الدولية
ومركز تسوية المنازعات
QATAR INTERNATIONAL COURT
AND DISPUTE RESOLUTION CENTRE
#QICDRC_IBASeoul
@QICDRC
eCourt
WEB-BASED PLATFORM
BILINGUAL
HIGHLY SECURE
END-USER ALERT
FREE OF COST

المنتدى القطري التركي
القانون والاستثمار
Introduction &
Qatar Finan
QATAR CHAMBER
DR. ZAIN AL ABDIN SHARAN
LEVENT LEZGIN KILINÇ

منتدى القانون والاستثمار القطري - التركي

في نوفمبر، شارك وفد من محكمة قطر الدولية ومركز تسوية المنازعات في منتدى القانون والاستثمار القطري - التركي في إسطنبول. وتم تنظيم هذا المنتدى من قِبَل مكتب السليطي للمحاماة والاستشارات القانونية وبدعم من غرفة قطر واتحاد الغرف والبورصات التركية، وأكد المنتدى على العلاقات الاقتصادية القوية بين الدولتين. وفي كلمة له في المنتدى، شدّد الدكتور محمد جوهر المحمد، عضو مجلس إدارة غرفة قطر على بيئة الأعمال الثنائية المواتية التي تشهد حاليًا أكثر من 450 شركة تركية تعمل في السوق القَطَري مع شركاء قطريين، في حين يوجد حوالى 130 شركة قَطَرية تعمل في تركيا. إن محكمة قطر الدولية ومركز تسوية المنازعات هي شريكة أساسية في العملية التجارية، إذ تقدم للشركات الأجنبية وجهة جذابة للاستثمار وإجراء العمليات الآمنة في قطر.

ندوة متخصصة تقدّم معلومات معمّقة حول أحدث التعديلات على قانون المرافعات المدنية والتجارية في قطر

اجتمع خبراء قانونيون محليون ومهنيون في القطاع القانوني في ندوة «إضاءات على قانون المرافعات المدنية والتجارية». وعُقدت الندوة من قبل محكمة قطر الدولية و بالشراكة مع أربع شركات محاماة رائدة في الدولة. وتناولت هذه الندوة أحدث التعديلات التي تم إجراؤها على قانون المرافعات المدنية والتجارية, إضافة إلى الآثار المترتبة على العملية القضائية. وكجزء من التوجيه الإستراتيجي لتطبيق الإصلاحات المتسارعة في القطاع التشريعي,وقد أصدر صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني, أمير دولة قطر التعديلات (بموجب القانون رقم 3 لسنة 2019) في وقتٍ سابقٍ من هذه السنة. حضر الندوة أكثر من 200 ممثل لأكثر من 50 مؤسسة حكومية, بما في ذلك وزارة العدل والمجلس الأعلى للقضاء والنيابة العامة القَطَرية. وقد ناقش المتحدثون الإطار القانوني لدولة قطر وسرعة تطوره لاستيعاب جهود الدولة في التنويع الاقتصادي. وتعمل التعديلات الأخيرة على مواءمة النظام القضائي القَطَري مع تطلعاته الاقتصادية الوطنية وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال عملية قانونية أكثر انسيابية. وتستمر محكمة قطر الدولية جهودها في تعزيز أهمية الحوار وذلك من خلال برامج التعليم المتخصصة للقطاع القانوني المحليوذلك بأنه يساهم في تطوير القطاع التشريعي القَطَري بما يتماشى مع رؤية قطر الوطنية 2030.

تسليط الضوء على مستقبل التحكيم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

انطلقت القمة السنوية الدولية الخامسة للتحكيم والتنظيم في قطر في أبريل برعاية محكمة قطر الدولية والمنظمة من قبل من قِبَل شركة ولترز كلوير, وهي مورّد رائد عبر الإنترنت لأبحاث التحكيم الدولي, حيث ابرزت القمة الدور الذي يلعبه التحكيم الفعال في استقطاب التجارة ورؤوس الاموال على المستوى الدولي إلى الشرق الأوسط. تقود محكمة قطر الدولية اليوم جهود التنمية الوطنية في المجال القانوني من خلال تعزيز دور الطرق البديلة لتسوية المنازعات, الأمر الذي سيساعد في تطوير بيئة استثمارية في دولة قطر والمنطقة. وقد ساهمت إقامة فعالية التحكيم في قطر في إنشاء علاقات تواصل مع خبراء آخرين في القطاع القانوني العالمي. وتهدف إستراتيجية النمو في المحكمة إلى تحديد مكانة دولة قطر كمركز إقليمي للتحكيم من خلال نموذج قانوني متميز يمكن أن يساعد في رسم معالم مستقبل التجارة الدولية.

دعم المؤسسات التعليمية

تواصل المحكمة مبادراتها في دعمها للمؤسسات الاكاديمية, وذلك من خلال توطيد علاقاتها مع جامعات محلية وعالمية. وقد نظمت المحكمة عدد من الزيارات لطلاب الجامعة وأعضاء هيئة التدريس لكليات القانون للمحكمة, حيث يتاح لهم فرصة الجلوس مع القضاة وطرح استفساراتهم واسئلتهم بشكل مباشر. وتتخلل تلك الزيارات زيارة لقاعة المحكمة, وفرصة الاطلاع على التقنيات الحديثة المستخدمة فيها. وقد طرحت المحكمة برامج تدريبية لطلاب القانون, حيث تساهم تلك البرامج لصقل مهارات الطلاب القانونية بشكل عملي.

جامعة قطر

تواصل المحكمة دعم كرسي السير وليام بلير لدعم الأبحاث في تسوية المنازعات البديلة والذي تم إنشاءه في مارس من عام 2016. ويشمل الهدف من الكرسي ما يلي:

- دعم أبحاث تسوية المنازعات البديلة؛
- تشجيع الاستعانة بالوسائل البديلة لتسوية المنازعات في قطر؛
- تحديد العقبات التي تعترض فعالية تسوية المنازعات البديلة؛
- تشجيع كلية القانون في جامعة قطر على تقديم دورات تركز على تسوية المنازعات البديلة؛
- تشجيع الأبحاث في مرحلة الدراسات العليا في مجال تسوية المنازعات البديلة؛
- إعداد دورات التدريب والتطوير المهني المستمر ذات الصلة بتسوية المنازعات البديلة.

علاوةً على ذلك, واصلت المحكمة دعم جامعة قطر وطلبتها من خلال المشاركة في برنامج التدريب الخارجي لجامعة قطر الذي يكون تحت إشراف رئيس قلم المحكمة , حيث ينضم الطالب إلى فريق تسجيل القضايا لمدة 10 أسابيع. وفي سياق آخر, شاركت المحكمة في مؤتمر يختص بالتكنولوجيا المالية والذي كان بتنظيم من جامعة قطر, وقد شارك السير وليام بلير, ورئيس قلم المحكمة في المؤتمر كمتحدثين, حيث ناقشوا أهمية التكنولوجيا المالية في العصر الحديث, وكيفية الاستفادة من الذكاء الاصطناعي في النظم القانونية الحديثة.

جامعة حمد بن خليفة

في أكتوبر 2019, وقّعت محكمة قطر الدولية مذكرة تفاهم مع كلية القانون بجامعة حمد بن خليفة والتي تهدف إلى تعزيز التعاون المشترك بين المحكمة والكلية. تشمل المذكرة عقد الندوات القانونية والقضائية المشتركة بين الطرفين و تنظيم جلسات نقاشية بين طلاب الكلية وقضاة المحكمة بالإضافة إلى مشاركة قضاة المحكمة كمتحدثين للندوات التي تنظمها الكلية.

جامعة تريفيزو

في يوليو 2019, توجّه رئيس قلم المحكمة إلى جامعة تريفيزو في إيطاليا لإلقاء محاضرة على الطلاب المشاركين في برنامج الدراسة الصيفية, وقد قدّم للطلاب نبذة تعريفية عن القضايا القانونية المعاصرة في أوروبا والشرق الأوسط. وركّزت المحاضرة على جوانب التقاضي عبر الحدود الدولية, بالإضافة إلى إلقاء الضوء على أهمية إتقان متطلبات المحاكم مثل صياغة المرافعات والدفاع.

المسؤولية الاجتماعية

تشارك محكمة قطر الدولية في برامج المسؤولية الاجتماعية والتي تعكس التزامنا في الحرص على إشراك وإدماج شرائح المجتمع كافة في فعاليات مختلفة. وتهدف مبادراتنا إلى تمكين الأفراد والمجتمعات داخل بيئة العمل المتعددة الثقافات في قطر لتعزيز مجتمع شامل يوفّر فرصًا متساوية للجميع.

محكمة قطر الدولية ومركز تسوية المنازعات تحتفل باليوم العالمي لمتلازمة داون

شاركت محكمة قطر الدولية ومركز تسوية المنازعات مع مؤسسة حمد الطبية الاحتفال باليوم العالمي لمتلازمة داون في 21 مارس في حديقة البدع حيث اجتمعت العائلات لتشارك في فعالية على مدار اليوم. وقد شهدت الفعالية مشاركة حماسية من العائلات التي شارك أطفالها في مسابقات تهدف إلى تمكين اصحاب متلازمة داون في المجتمع

محكمة قطر الدولية تحتفل بليلة القرنقعوه

يدنا بيد مركز قطر للمال والكيانات التابعة له, اجتمع موظفو محكمة قطر الدولية ومركز تسوية المنازعات وعائلاتهم معًا بمناسبة فعالية القرنقعوه السنوية المجتمعية خلال شهر رمضان المبارك في أحد أكبر الميادين المفتوحة في قطر في مشيرب قلب الدوحة. وسلّطت الاحتفالات للشباب والكبار الضوء على جوانب مهمة من التراث القَطري، وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة, وتعزيز الروابط الاجتماعية كمجتمع متنوّع يبقى ملتزمًا بالقيم والمبادرات المدركة المعايير الاجتماعية.

شهر التوعية بسرطان الثدي

خصصت الامم المتحدة شهر اكتوبر من كل عام للتوعية بسرطان الثدي، وذلك لبيان اوجه الوقاية والعلاج من هذا المرض، وقد شاركت ممثلون من محكمة قطر الدولية في جلسة توعوية نظمتها كل من الجمعية القطرية للسرطان بالتعاون مع اكاديمية قطر للمال والاعمال حول سرطان الثدي، والتي بينت فيها اهمية الكشف المبكر للمرض وسبل الوقاية منه, حيث تصب تلك الجهود في زيادة الوعي الصحي للموظفين بشكل عام والمجتمع بشكل عام مما يدعم جهود الدولة في مساعيها ضمن الرعاية الصحية.

محكمة قطر الدولية
ومركز تسوية المنازعات
QATAR INTERNATIONAL COURT
CENTRE

19